

لا تخرج تكون من جهة ما عدل صاخر المسلبه فاشبهه ابحاح قاله المصنف وادرجه في مسك
 في نكاحه من مسك كنعاني الخيمه والفسطاط عمن يسكنه في ارض خارجة الى الخيمه والفسطاط
 ان كانوا في سائر ارضها فاقبل على قبيلة وجد القبل فيهما ولو بين القبيلتين كان
 حكمهما من بين القريتين ولو بين لواءة مختلفة فعلى كل المسكر ولو كان في قبيلة اخرى
 عدوا فلا قبيلة ولا دية ملته فيلوا كانت الامرين التي نزل فيها الكرم مملوكة فعلى
 المالك بالاجماع لانهم سكان ولا يزار حمون المالك في التسمية والتبدير ولكن في المسمى
 خلافه لا يورث قومه وفيها لو وجد في قرية لا يتام اركان على اليتام قسامة وهي على
 عاقلة ثم لا يتم ليسوا من اهل اليمين ولو كان فيهم مدرك فعليه ان يات من اهل
 اليمين عن وجه لو وجد في دار صبي او ممتعه فعلى عاقلة ولو في دار صبي
 خلف خمسة وعشرين ويدي من ماله ولو لم يات ولو اعطى العاقلة ولو دراهم في حله
 فاصابه سهم او حجر او يد من ابن ومات منه فعلى اهل الجملة القسامة والدية
 سر جبة وفي الحثانية وجد جبة او دابة مقسولة فلا شيء فيها وان وجد مكاتب او مدبر
 او ام ولد فقبيلان جملة فاقسامة والقيمة على عاقلة في اليتام مضين ولو وجد
 العبد قبيلان في دار مولاه فندوا المولى فقيمته على مولاه اعتمداً بحاله والاعقاب
 فقيمته على مولاه وجبة ولو وجد المولى قبيلان في دار ماله منه مدبولاً ولا فعلى
 عاقلة المولى ويحرم لو وجد الخن قبيلان في دار ابيه وامه او ابيه في داره او وجدها
 فالقسامة والدية على العاقلة ولا يجرم من الميراث انتهى **كتاب العاقلة**
 هي جمع معتلة بفتح فسكون فظم وهي الدية وتسمى عاقلة لانها تعقل الاما
 من ان تستنكر اي تسلك ومنه العقول لانه يمنع القبايل والعاقلة اهل القران
 وهم المسكر وعند الساق في العسيرة وهم العصابات لمن هو منهم فجميع عليهم
 كل دية وجبة بنفس العقل خرج ما للقلب ما لا يصلح او يجهل به يقتل الاب
 ابنه عمداً فدينه من ماله كما سوي الجنائيات فتؤخذ من عطاياهم او من اموالهم
 وانعرف بين العطية والورق ان الورق ما يفر من دين بيت المال بقدر الحاجة والكتابة
 مساهرة

القبائل

وقبيلة مولاه

مشاهدة ارميا ومنه والعطية ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل بصبر
 وعنايته في امر الدين في ثلاث سنين من وقت القضاء كما ما يجب في مال
 القاتل عمداً بان يقتل الاب ابنه ويؤخذ في ثلاث سنين عدونا وعند الشافعي
 يجب حالاً فان خرجت العطية في اكثر من ثلاثة اقل يؤخذ منه من
 لحصول المصروف وان لم يكن القاتل من اهل اليتام فما كتبه من قبيلته
 واقاربه وكل من يتناصره هو يتوبو البصر ولتتم اهل بيت عليهم في ثلاث
 سنين ثم السنين بعقبي العطية فتقسمت في كل سنة لا يؤخذ في كل سنة
 الا درهم او درهمين وذلك على كل واحد من كل اليتام في ثلاث سنين على
 اليتام على الامم فان لم تسع القبيلة له ذلك من اليتام اقره نسباً على ترتيب العصابات
 والقاتل عندنا كادهم ولو القاتل امرأة او صبياً او مجنوناً ركبهم على الصبي زييل
 وعاقلة المصنق قبيلة سيده ويقفل عن مولى المولات مولاه لا يعلم انه لا يقفل
 عاقلة جنانية صمد ولا ممد وان سقط توده بشبهة او قبلة بانه عمداً كما هو ولا
 ما لزم رصع او عتوك ولا ما دون نصف عشره لا يؤخذ قوله صلى الله عليه
 وسلم لا تقفل الموءاتل عمداً ولا عبداً ولا صليحاً ولا اعترافاً ولا ما دون ذلك اشد
 الموضحة بل المجاني الا ان يصرفه من تداره او تقوم حجة وانما تبنت البينة
 فصاع الاقرار مع انها لا تعتبر معها لانها تبنت مالم يسب بآبائهم
 عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو صادق القاتل وادبها لعقوله على ان
 قاضي بلوكة اقرض بالدية على ما كتبه بالبينة وكذبها العاقلة فلا شيء عليها
 اي على العاقلة لان تصادفها ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان
 تصادفها حجة في جميع ما يملكه واعلم ان الخضم في ذلك هو الجاني لان الحق
 عليه وان كان سبياً فالخضم اليه خائفة قلت من قومه في حجة الخضم هو الجاني
 لا العاقلة جواربه حادثة القوي وهي ان سبياً فاعلم حسبه فانتهى واراد
 تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والجواب انه لا يحلف لان ذلك فرض عم صحة